

* خليل شاهين *

المجلس الوطني من عنوان للأزمة

إلى مفتاح للحل

شكل إعلان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، في ٩ أيلول / سبتمبر، تأجيل عقد جلسة المجلس الوطني استجابة لطلب معظم أعضاء اللجنة التنفيذية وعدة فصائل وشخصيات وطنية، تراجعاً تحت الضغط عن خطوة كان يمكن أن تفاقم الخلافات والانقسامات الداخلية، بما يوفر فرصة للتحصير الجيد لعقد دورة عادية للمجلس مع نهاية العام الجاري أو بداية العام المقبل، تساهم في إعادة بناء الوحدة الوطنية والقيادة الواحدة على أساس برنامج وطني متوافق عليه.

وساهم هذا الإعلان في تفادي تداعيات خطيرة كان يمكن أن تنجم عن الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس الوطني في ١٤ و١٥ أيلول / سبتمبر، يمكن أن تتحول إلى جلسة استثنائية في حالة عدم توفر النصاب القانوني، في ظل خلافات تهدد بعدم توفير "النصاب السياسي" الذي لا يقل أهمية عن النصاب القانوني. فقد كشفت هذه الدعوة المتعجلة عن عمق أزمة النظام السياسي الفلسطيني، وإمكان بلوغها لحظة الانفجار مع انفتاح معركة الخلافة في الرئاسة الثلاث، منظمة التحرير والسلطة وحركة "فتح"، على مآلات تتحكم فيها حمى التنافس على مواقع القوة والنفوذ في المعازل الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي سياق الصعود إلى ذروة الأزمة، ظهر الأثر الكارثي لتغييب المنظومات المؤسساتية الوطنية والحزبية القادرة على معالجة موضوع خلافة الرئيس محمود عباس، وغاب النقاش السياسي بشأن البرنامج الوطني المطلوب لمواجهة تقدم المشروع الاستيطاني العنصري على الأرض الفلسطينية، بينما تصدّر الصراع على المراكز والمناصب واجهة المشهد السياسي، وهو صراع لم يقتصر على إخفاق اللجنة المركزية لحركة "فتح" في الاتفاق على مرشحي الحركة لعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، في ظل تنافس عدد كبير من قادة الحركة، من داخل اللجنة المركزية وخارجها، على هذه المناصب، بل امتدت حمى التسابق على عضوية المجلس الوطني واللجنة التنفيذية إلى فصائل أخرى، بطريقة هددت بتعرض بعضها لتصدعات وانشقاقات داخلية، وبدا

أن الاحتفاظ بموقع في اللجنة التنفيذية هو بمثابة تنفس اصطناعي يضمن بقاء فصائل في طريقها إلى التلاشي في قيد الحياة.

ولم يكن من شأن مشهد الصراعات على المراكز بدلاً من البرامج سوى تعميق أزمة ثقة المواطن الفلسطيني بالمنظمة والسلطة والفصائل، في وقت تتعرض أرضه لتصعيد غير مسبوق في عمليات الاستيطان والمصادرة، وتتهدد أوامر الهدم منازل آلاف العائلات، ويتم فرض التقسيم الزمني بين اليهود والمسلمين في الحرم القدسي الشريف، وينكشف أمن المواطن الفلسطيني على مخاطر التعرض للقتل والحرق على يد المستوطنين برعاية رسمية إسرائيلية، كما حدث في جريمة إحراق أفراد عائلة دوابشة الأربعة في قرية دوما القريبة من نابلس.

تأجيل بلا ضمانات للمجلس الوطني

جاءت خطوة تأجيل عقد دورة المجلس الوطني لتقطع الطريق أمام إمكان تعميق الانقسام الداخلي بطريقة تمس المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير، أو تفجر الخلافات داخل حركة "فتح"، وربما غيرها من الفصائل، ولتتيح في حالة توفر ضمانات لعقدها بعد ثلاثة أشهر فرصة للتوافق على التحضير الجيد لعقد دورة عادية في الخارج، تضمن مشاركة أعضاء المجلس الوطني من مختلف الفصائل والاتجاهات والتجمعات الفلسطينية. لكن ضمانات عقد الدورة لا تبدو متوفرة، لأنها ما زالت أسيرة لاستعصاء تحقيق المصالحة الداخلية، كما أن عقدها لا يتيح للرئيس التحكم في النتائج التي كان يسعى لتحقيقها من وراء محاولة عقد جلسة استثنائية بمن حضر، فضلاً عن التداعيات المحتملة للمؤتمر العام السابع لحركة "فتح" في حالة التئامه في مواعده المقرر في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، أي قبل دورة المجلس الوطني.

وكان الرئيس قرر الدعوة إلى جلسة طارئة (استثنائية) للمجلس الوطني من دون العودة إلى أي من هيئات المنظمة، وخصوصاً اللجنة التنفيذية التي سمع أعضاؤها عن ذلك عبر وسائل الإعلام التي أوردت تسريبات في ١٢ آب / أغسطس الماضي بشأن "مفاجآت" يحضّر لها الرئيس عباس في أيلول / سبتمبر، ومن أبرزها تفكيره في الاستقالة ضمن عملية يتم فيها إعادة انتخاب اللجنة التنفيذية، بما يضمن استبدال سبعة من أعضائها في جلسة طارئة للمجلس الوطني وفق الفقرة "ج" من المادة "١٤" في النظام الأساسي لمنظمة التحرير. وفي اليوم التالي، نفى تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، صحة هذه "الشائعات"، وأكد أن موضوع عقد المجلس الوطني لم يُطرح على اللجنة التنفيذية (موقع "دنيا الوطن"، ١٣/٨/٢٠١٥).

وسرعان ما تدرجت كرة الثلج مع كشف تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني وجود تحضيرات لعقد جلسة للمجلس بمن حضر، ثم نُشرت أنباء عن تشكيل الرئيس لجنة ثلاثية لإجراء مباحثات في "الكواليس" مع عدد من الفصائل تحضيراً لاجتماع المجلس، تضم أمين سر اللجنة التنفيذية صائب عريقات الذي حل في المنصب في إثر "إقالة" ياسر عبد ربه، إلى جانب عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وأحمد مجدلاوي عضو اللجنة التنفيذية والأمين العام لجبهة النضال الشعبي، بالترافق مع تسريبات عن سعي الرئيس "لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على نحو أكثر راحة له، والتخلص من بعض الخصوم مثل عبد ربه" (موقع "أمد" الإخباري، ١٤/٨/٢٠١٥).

وأثارت مسرحية استقالة الرئيس وعشرة من أعضاء اللجنة التنفيذية، في محاولة للالتفاف على القانون الأساسي للمنظمة، ومحاولة انتخاب أعضاء اللجنة بالكامل عبر تأويل تفسير الفقرة التي تنص على عقد جلسة طارئة لملء الشواغر فقط في حالة القوة القاهرة، بدلاً من تأويل تفسير الفقرة الأوساط الفلسطينية، تُوجّج برفض رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون هذا التأويل قبل توصله إلى "تسوية" مع الرئيس قوامها الدعوة إلى جلسة عادية للمجلس الوطني في رام الله، في ١٤ و ١٥ أيلول / سبتمبر، تتحول إلى اجتماع استثنائي بمن حضر في حالة عدم توفر النصاب القانوني المتمثل في ثلثي أعضاء المجلس، على أن يُنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية بالكامل.

غير أن هذه التسوية اعتُبرت من طرف عدة فصائل وشخصيات وطنية خرقاً للقانون الأساسي، فضلاً عن خطورة الدعوة التي صدرت لعقد جلسة المجلس الوطني في رام الله تحت الاحتلال وبرعاية التنسيق الأمني، بما يحول دون إمكان مشاركة العشرات من أعضاء المجلس في قطاع غزة والشقات، ويعزز إمكان تعميق الانقسام وتوفير مبررات لمحاولة تشكيل أطر تمثيل بديلة. وبينما رفضت حركة "حماس" المشاركة في هذه الجلسة، كما هي حال الفصائل المتحالفة معها، وطالبت حركة الجهاد الإسلامي بتأجيلها والتحصير لمجلس وطني وحدوي، أعلنت الجبهة الشعبية مقاطعتها للجلسة، وسلّمت رئيس المجلس الوطني رسالة رسمية تطالب فيها بالتأجيل لمصلحة التحضير لدورة عادية وفق ما نص عليه اتفاق المصالحة، في حين أعلنت الجبهة الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" استعدادهما للمشاركة في جلسة عادية مع رفض حازم لتحويلها إلى جلسة استثنائية تتجاوز صلاحيتها في ملء الشواغر الناجمة عن الاستقالات إلى انتخاب اللجنة التنفيذية بالكامل.

ووقع أيضاً أكثر من ألف شخصية سياسية وأكاديمية ومجتمعية، بينها أعضاء في المجلس الوطني، مذكرة تطالب بتأجيل الجلسة والعمل على عقد دورة عادية للمجلس، يتم التوافق على التحضير الجيد لها من طرف الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، مع الالتزام بما ورد في النظام الأساسي للمنظمة، باعتماد القاعدة التي تنص على أن المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه هو الجهة الوحيدة المخولة إعادة انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة بكامل أعضائها، أو ملء الشواغر في عضويتها، والعمل على توفير فرص المشاركة المتساوية لجميع أعضاء المجلس عن طريق إجراء الاتصالات اللازمة لعقد دورة عادية في أحد البلاد العربية، وبذل الجهود كلها من أجل تذليل العقبات التي تحول دون مشاركة الأعضاء من مختلف التجمعات والفصائل والاتجاهات (وكالة "وطن" للأنباء، ٢٠١٥/٨/٣٠).

وهذه المواقف الضاغطة كلها دفعت في اتجاه توقيع ١٦ عضواً في اللجنة التنفيذية من أصل ١٨ عضواً (باستثناء الرئيس عباس وفاروق القدومي) رسالة وُجّهت إلى رئيس المجلس الوطني تطالب بتأجيل جلسة المجلس الوطني، والتحضير لدورة جديدة وفق الأعراف المتبعة، والعمل على تشكيل لجنة تحضيرية لها، برئاسة رئيس المجلس وعضوية أعضاء اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس والأمناء العاممين لجميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني، من دون استثناء، بما يشمل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وفقاً لاتفاقات المصالحة الموقعة سابقاً (موقع "أمد الإخباري"، ٢٠١٥/٩/٧). وربما جاء الموقف الأكثر تأثيراً من اللجنة المركزية لحركة "فتح" التي طالب ١٤ عضواً فيها الرئيس عباس ورئيس المجلس الوطني بتأجيل الجلسة، بحسب ما قال عضو اللجنة المركزية عباس زكي الذي أكد ضرورة التأجيل "لحين توحد الكل الفلسطيني من

الجهة الشعبية إلى حماس والجهاد الإسلامي، لأن المنظمة تمثل جميع الفلسطينيين في الداخل والشتات وليست حكراً على فصيل بعينه، والمساس بها يرتقي إلى درجة الكفر" (موقع فلسطين اليوم، ٢٠١٥/٩/٨).

مبادرة "حماس" ورد "فتح"

وفي سياق المبادرات، أعلن خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خلال مؤتمر صحفي في الدوحة في ٧ أيلول / سبتمبر، إطلاق مبادرة للخروج من الأزمة الفلسطينية، تضمنت خمس نقاط تتلخص بتأجيل جلسة المجلس، ودعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة إلى الانعقاد فوراً في أي عاصمة عربية للتشاور في هذا الشأن وغيره من الملفات، ودعوة المجلس التشريعي إلى الانعقاد ومزاولة أعماله بحسب ما تم الاتفاق عليه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بروح من التوافق والشراكة، والتطبيق العاجل لجميع ملفات المصالحة وفق ما جرى الاتفاق عليه سابقاً، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني، والدعوة إلى حوار وطني شامل يشارك فيه الجميع، من أجل التوافق على استراتيجية نضالية مشتركة لمقاومة الاحتلال (موقع "دنيا الوطن"، ٢٠١٥/٩/٧).

كما أصدر ٧٠ نائباً من كتلة "حماس" البرلمانية، وهم أيضاً أعضاء في المجلس الوطني، بياناً طالبوا فيه بإلغاء الدعوة إلى عقد جلسة المجلس الوطني، والتراجع عن ذلك بكل شجاعة ومسؤولية رجوعاً إلى المصلحة، وانحيازاً إلى الكل الوطني، وتجنّباً لشعبنا مزيداً من الانقسام والتشرذم" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٥/٩/٨).

ومع أن المبادرة التي أعلنها مشعل، ثم بيان نواب "حماس"، عكسا خطاباً هادئاً خلافاً لتصريحات سابقة صدرت عن بعض قادة "حماس"، إلا إن ردات الفعل الأولية لبعض الناطقين باسم "فتح" لم تلتقط هذا التحول الإيجابي في خطاب "حماس". وقال عزام الأحمد: "نحن لسنا بحاجة لحوارات جديدة ولا اتفاقات جديدة. نحن بحاجة للالتزام بما وقّعنا عليه، وحماس هي الوحيدة التي لم تلتزم من كل فصائل العمل الوطني" (موقع "دنيا الوطن"، ٢٠١٥/٩/٨).

استيطان وتهويد وحرق

لقد عكس توقيع أكثر من ألف شخصية مذكرةً تطالب بتأجيل جلسة المجلس المزاج الشعبي الذي يشعر بتراجع دور المنظمة والسلطة ومجمل الحركة الوطنية، في ظل تحول المستوطنين إلى قوة تمارس الإرهاب المعلن، وتهدد حياة وأمن الفلسطينيين في معظم المنطقة المصنفة "ج" التي تشكل أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

وعلى الرغم من تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، فإن جريمة إحراق عائلة دوابشة ومنزلها في قرية دوما في نهاية تموز / يوليو الماضي، كانت بمثابة دق ناقوس الخطر بشأن انفلات الإرهاب اليهودي برعاية ممثليه الرسميين في الحكومة والكنيست والمؤسستين العسكرية والأمنية، وحاجة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال إلى حماية نفسه وممتلكاته في ظل عجز السلطة عن القيام بهذه المهمة. وهذا الأمر دفع إلى تشكيل لجان حراسة في العديد من البلدات والقرى الفلسطينية مستفيدة من تجارب المقاومة الشعبية الفلسطينية، ولا سيما في إبان

الانتفاضة الثانية.

ويستمد تصعيد مجموعات "جباية الثمن" الإرهابية الدعم والتشجيع ليس من التصريحات العنصرية المتتالية من المسؤولين الإسرائيليين، وعدم اتخاذ أي إجراءات تتجاوز حدود منع بعض المستوطنين الإرهابيين من دخول الضفة الغربية لعدة أشهر، أو الحبس المنزلي الموقت، بل أيضاً من المخططات الاستيطانية المتزايدة وتخصيص ميزانيات الدعم والرعاية للمستعمرات، وعمليات القتل التي ترقى إلى مستوى الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين، إذ شهد تموز / يوليو الماضي وحده اسشهاد أربعة شبان فلسطينيين برصاص الاحتلال ليرتفع عدد الشهداء خلال الأشهر السبعة الأولى من هذه السنة إلى ٢٧ شهيداً ("العربي الجديد"، ٢٧/٧/٢٠١٥).

مقاومة فردية ومنظمة

في المقابل، لا تخفي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قلقها إزاء تنامي ظاهرة العمليات الفردية، عبر الطعن والدهس وإطلاق النار، رداً على السياسات الإسرائيلية الرسمية وتصاعد إرهاب المستوطنين، مع إمكان تطور هذه الظاهرة إلى أعمال مقاومة منظمة. وقالت صحيفة "معاريف" العبرية إن قيادة الجيش وضباط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، يتوقعون تصاعد المواجهة في الضفة الغربية وزيادة المقاومة، وخصوصاً الطعن، في الفترة المقبلة، لكنهم لا يرون أي إمكان في تطور هذا التصعيد إلى انتفاضة شاملة (وكالة "سما" الإخبارية، ١٠/٨/٢٠١٥).

مفاوضات التهدئة

وعلى الرغم من محاولات "حماس" تصعيد المقاومة، ودعواتها المتواصلة إلى انتفاضة شاملة في الضفة الغربية، فإنها تسعى للتهدئة مع إسرائيل على جبهة قطاع غزة. فقد ترددت أنباء أكدها لاحقاً عدد من قادة الحركة عن وصول عدة عروض بشأن هذه التهدئة.

وجرى الترويج لوجود تطورات إيجابية في مفاوضات التهدئة، تشمل حدوث تقدم بشأن إمكان إنشاء ميناء عائم ورفع الحصار عن قطاع غزة، بل أن التوصل إلى اتفاق قد يكون مسألة أيام. غير أن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين سرعان ما بددت الأوهام بشأن فرص التوصل إلى اتفاق تهدئة، إذ قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون إن الأثمان التي تطلبها حركة "حماس" لقاء تهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة غير مقبولة ولا يمكن الموافقة عليها، مشيراً إلى أن "الواقع الحالي قابل للاستمرار"، ومضيفاً: "فعلياً هناك وقف إطلاق نار ساري المفعول منذ عام"، كما نقل عن مسؤولين آخرين قولهم إن إسرائيل تفضّل معادلة "هدوء أكثر مقابل تسهيلات أكثر" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٢/٨/٢٠١٥).

وجاءت تصريحات خالد مشعل الأخيرة فيما يتعلق بعدم تحقيق أي تقدم بشأن التهدئة لتعزز الاعتقاد أن السيناريو القائم حتى الآن، أي "هدوء في مقابل هدوء" هو السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى المنظور، مع تسهيلات إنسانية ما دامت أعمال المقاومة متوقفة. ■